التّربية الوطنيّة في لبنان بين سندان المواطنة ومطرقة الواقع

قاسم بلال عبود(*)

تُعتبر التّربية الوطنيّة ركيزة أساسيّة في بناء الشّخصية الوطنيّة للفرد بحيث تؤدي إلى تنشئة أجيال واعية بقيمها الوطنيّة وموروثها الثّقافيّ والتّاريخيّ. هي جسر يربط الفرد بجذوره العميقة ويوثق انتماءه لأرضه ووطنه معتمدةً على مبادئ الفخر بالهويّة الوطنيّة والتزام الولاء للعلم والواجب.

وأوّل ما ظهرت مناهج التربية المدنيَّة في لبنان عام ١٩٤٦، فركّزت على الأخلاق والأخلاق المسلكيَّة مع بعض المعطيات عن المؤسَّسات الدّستوريَّة القائمة في لبنان. وفي تعديلات المناهج عام ١٩٦٢ وُضِعَت مناهج بعناوين تفصيليَّة للتّربية المدنيَّة في مرحلتَي التعليم الابتدائيّ والمتوسّط دون توسُّع في المنهج. وفي مناهج المرحلة المتوسِّطة والثانويَّة عامَي ١٩٦٨و ١٩٧٠ وُضِعت عناوين فقط دون أي مضمون(١)، إلى أن وصلنا إلى عام ١٩٩٧ بحيث تمّ توحيد كتاب مادّة التّربية الوطنيّة والتّنشئة المدنيّة.

وتبرز أهمية هذا الموضوع في أن سمات قيمة الوطنيّة مرتبطة بالتّربية على المواطنة لأنها قبل كل شيء تُمكن المواطن من تعزيز الشّعور النّفسي بالانتماء للبلد الذي يعيش فيه. ويصبح هذا الانتماء أساس اكتساب الحقوق وتحمل المسؤوليات المتوقع القيام بها(٢). وكما ورد في إعلان حقوق الإنسان والمواطن بأن الجهل بحقوق الإنسان أو نسيانها أو ازدراءها هي الأسباب الوحيدة للمصائب العامة والفساد الحكومي(٣).

(*) طالب دكتوراه في المعهد العاليّ للدّكتوراه في الحقوق والعلوم السّياسيّة والإداريّة في الجامعة اللّبنانيّة.

(١) محمد رضا رمّال، "التّربية على المواطنيّة في مجتمع متعدّد- النّظام التّربوي في لبنان أنموذجًا"، مجلة جيل العلوم الإنسانيّة والاجتماعية الصّادرة عن مركز جيل البحث العلميّ في طرابلس، العدد ٦٩، ٢٠٢٠، ص ١٦٤.

(٢) Serdar Malkoç, Fatih øzturk, "A Comparative Review of Articles on Education of Patriotism: A Thematic Analysis", International Journal of Progressive Education, Volume 17 Number 6, 2021, P. 145.

(٣) Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen de 1789, < https://www.conseil-constitutionnel.fr/le-

يضاف إلى أن تناول موضوع منهاج التّربية الوطنيّة في لبنان من شأنه تسليط الضّوء على هذه المادّة ووضعها على السّكة الصحيحة بعد أن أدّت الخلافات والانقسامات الدّاخليّة إلى شرخ لا يمكن ترميمه بسهولة، وأصبحت التّربية الوطنيّة أول حجر في بناء لبنان مسكين الحظ، "فما فيه حد وسط، فهناك إما لبناني يظن لبنان جزءًا من أوروبا، وإما لبناني يريد أن يجعله في الدّهناء وحضرموت وقد نسي أن العرب أولعوا بوطن ثانٍ كلبنان، هو الأندلس، وأن لبنان عربي اللّسان، شرقيّ الجنان، طعمت شرقيته بالحضارة الغربيّة، فكونته هذا التّكوين الخاص، فيه العربيّ والمستعرب، فما حيلتنا في الموليين الذين جعلوه طبيبًا غصبًا عنه"(٤).

وبالفعل، بدأت الدّول تُصدِر قوانين متعلقة بالتربية على المواطنة(٥) يكون من شأنها تنمية الحس النّقدي والانفتاح على القيم الكونيّة، والاستناد إلى ركيزتيّ المساواة وتكافؤ الفرص من جهة والجودة للجميع من جهة أخرى، بغية تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في الارتقاء بالفرد وتقدّم المجتمع.

وتتمحور الإشكالية الأساسيّة لهذا البحث حول وضعيّة التّربية الوطنيّة في بُعديها القانونيّ والتّطبيقيّ. هذه الإشكالية، تَطرح نقاطاً عديدة تستوجب البحث فيها، وتبدأ المسألة الأساسيّة في معرفة مفهوم المواطنة باعتبارها معيار لتحقيق أهداف التّربية الوطنيّة. الأمر الّذي يقود مباشرة إلى التّساؤل عن تأصيل هذه المفاهيم في التّشريع اللّبنانيّ خصوصًا الدّستور. على أن كل ذلك يتوقف على اقتران الواقع بالتّطبيق، ما يفرض التّساؤل أولًا، عن المنطلقات الصّحيحة للوصول إلى تربية مدنيّة حديثة. وثانيًا، عن النتائج التّطبيقيّة لمادّة التّربية الوطنيّة.

المبحث الأول: التربية الوطنية مفهوم متأصل في التّشريع اللّبنانيّ

إن تأدية دور في المجتمع وتحمل المسؤوليات ينطوي على بناء المهارات اللازمة لفهم القضايا المجتمعية الحاليّة التي تشكل جزءًا من نظام عالميّ معقد. يوفر تعليم المواطنة للشباب الوسائل اللازمة لمواجهة هذه القضايا ليصبحوا فاعلين في المجتمع. فهو يسمح لهم باتخاذ خيارات في المواقف الّتي تتسم بالتّعقيد وعدم اليقين(٦). هذا الأمر من شأنه أن يكرس ضرورة الالتفات إلى موضوع المواطنة كمعيار لتحقيق أهداف التّربية الوطنيّة **(المطلب الأوّل)**.

من ناحية أخرى، فإن مسألة المواطنة والتّربية الوطنيّة تبرز خصوصًا في لبنان، البلد المليء بالتّعقيدات والآراء والجدليات التي تظهر على كافة المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. الأمر الّذي يَطرح التّساؤل عن

bloc-de-constitutionnalite/declaration-des-droits-de-l-homme-et-du-citoyen-de-1789>, (accédé 03/04/2024).

(٤) مارون عبود، **آخر حجر**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثّقافة، القاهرة، لا سنة نشر، ص ٦٠.

(٥) قانون-إطار رقم ٥١,١٧ تاريخ ٢٠١٩/٠٨/٠٩ والمتعلق بمنظومة التّربية والتّكوين والبحث العلميّ، الجريدة الرّسميّة المغربيّة، عدد ٦٨٠٥، تاريخ ٢٠١٩/٠٨/١٩؛ انظر أيضًا:

Patriotic Education Law, Standing Committee of the National People's Congress, China, 24/10/2023, Available on the website:

https://www.chinalawtranslate.com/en/patriotic-education-law/>, (accessed 02/04/2024).

(٦) RCN J&D, La Notion De Citoyenneté, <https://rcn-ong.be/>, P. 1, (accédé 22/10/2023).

الوضعيّة القانونيّة لهذه المفاهيم في التّشريع اللّبنانيّ **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأول: المواطنة معيار لتحقيق أهداف التّربية الوطنيّة

لا شك أن العلاقة بين مفهوم المواطنة والتّربية الوطنيّة هي علاقة إيجابية بحيث أن الوصول إلى تعزيز مبدأ المواطنة يحتاج إلى التّأسيس لتربية وطنيّة يكون نصب أعينها تحقيق أهداف تصب في مصلحة الوطن. وعليه، ما هو مفهوم المواطنة؟ **(الفرع الأوّل)** وما هي أهداف التّربية الوطنيّة؟ **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأول: مفهوم المواطنة

بادئ ذي بدء، لا يتفق الفقهاء على مفهوم موحد للمواطنة باعتبارها ذات أبعاد قانونيّة وسياسيّة واجتماعيّة. والأصل أن كلمة المواطنة مشتقة من كلمة الوطن الذي يشير إلى الوعاء المتضمن مواطنًا[٧] هو بالضّرورة إنسان يحمل من الصّفات ما يتشارك فيها مع غيره من لغة وتقاليد وأحداث تاريخيّة مشتركة وأماني وطموحات مستقبليّة موحدة، بالإضافة إلى الكثير من القضايا والهموم السّياسيّة.

أمّا المواطنة فيمكن تعريفها بأنها رابطة قانونيّة بين الفرد والدّولة التي يقيم فيها، ينشأ عنها جملة من الحقوق والواجبات، ويعبر عن الفرد بلفظة مواطن حسب هذه الرّابطة. وتشير هذه الرّابطة القانونيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة إلى الجنسيّة التي تجعل الفرد بمركز التّبعيّة القانونيّة والسّياسيّة لدولته[٨].

وبالمجمل، يمكن التّعبير عن المواطنة بأنها الخروج من دائرة الـ "أنا" والدخول في حلقة الـ "نحن" فتتقدم حينها المصلحة العامة على المصلحة الخاصّة وتتعزز المبادئ الوطنيّة المحاربة للفساد والرّشاوى والمحسوبيّة والزبائنيّة وما يجري مجراها.

ولن نخوض في الإكثار من استعراض تعريفات لمفهوم المواطنة على اعتبارها متشعبة الجوانب ومتعددة الاعتبارات. كل ذلك يدفع إلى التّساؤل عن المواطنة باعتبارها أصبحت صيغة سحرية وأن مفهومها يرتكز على فكرتين: الأولى، أن المواطن دائمًا ما يؤيد توجهات السّلطة. والثّانية، أنه لا يستطيع أن يوجه النّقد أو يعبر عن رأيه حتى ولو أخطأت السّلطة.

يضاف إلى ذلك، تساهم اللّغة القانونيّة أيضًا في إفقار مضمون هذا المفهوم من خلال استعمال التعبيرات المرنة والتي تحتمل التّأويل. ومن شأن الأبعاد الاجتماعية أو الاقتصادية الجديدة أن توسع نطاق المواطنة، الّتي يجب بعد ذلك تصنيفها على أنها سياسيّة ليتم تحديدها. وهكذا يمكن الاستنتاج أن المواطنة أصبحت، في اللغة العامّة كما في لغة القانون، مصطلحًا تعويذيًا، يبعدها عن معناها القانونيّ، بل ويذهب إلى حدّ مناقضتها[٩].

الفرع الثاني: أهداف التّربية الوطنيّة

تُعرّف التّربية الوطنيّة بأنها طرق مدروسة من العمليات الهادفة والّتي تحمل في جوهرها تنمية المشاعر الإيجابية تجاه الوطن، وتعزيز اعتزاز الشّباب بوطنه وأرضه، وتشجيعه على

(٧) سعيد علي، **المواطنة في الإسلام**، الطّبعة الأولى، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، مصر، ٢٠١١، ص ٨.

(٨) نهلة جنديّة، "مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر"، مجلّة البحوث القانونيّة والاقتصاديّة الصادرة عن كلية الحقوق في جامعة المنوفيه، المجلد ٥٢، العدد ٤، مصر، ٢٠٢١، ص ١٤.

(٩) Anne-Sophie Michon, La citoyenneté en droit public français, Institut Universitaire Varenne, France, 2010, P.7.

الحفاظ عليه وعلى كل المكتسبات الموجودة فيه والسّعي إلى تنميتها بهدف تحقيق النّهضة والصّعود بها للأفضل دومًا[١٠].

وغني عن البيان، أن هدف التّربية والتّعليم في لبنان بشكل عام يجب أن ينصب نحو "الأمانة للتّراث اللّبنانيّ في عمق ثقافته وإشعاع رسالته، ورفع مستوى الدّروس حتى يغدو رجُل الطّب ورجُل العدل ورجُل الهندسة ورجُل الأدب ورجُل الإدارة، قبل أن يصبحوا اختصاصيين في مهَنهم، من خيرة المواطنين ثقافة شاملة وحسًّا اجتماعيًا واعتزازًا بانتمائهم إلى أمَّة تَعرف ماضيها وحاضرها، فهم ناسٌ ومواطنون قبل أن يكونوا أطباء وقضاة ومحامين ومهندسين وأدباء وإداريين. وإنشاء المواطن البصير، العضو في المجتمع والعارف والعامل"[١١].

والهدف من التّربية الوطنيّة لا يتجلى بالمضامين المعرفيّة وحسب، بل بتحقيق المواقف السّلوكيّة السّويّة، المبنية على القناعات الدّاخليّة الوطنيّة، المدنيّة، الاجتماعيّة والأخلاقيّة، أي كل ما يرفد السّلوك اليوميّ للمواطن بالصّوابيّة والانتظام[١٢].

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التّعليم أساس الدّيمقراطيّة بحيث يشير التّعليم من أجل المواطنة الدّيمقراطية إلى عملية تعليمية تهدف إلى جعل الأطفال والشّباب مواطنين فاعلين ومسؤولين، قادرين ومستعدين للمساهمة في رفاهية المجتمع الّذي يعيشون فيه. ويكون من شأن ذلك أولًا، غرس المفاهيم السياسية عبر معرفة المؤسسات المدنيّة والسّياسيّة والمشكلات الاجتماعيّة. ثانيًا، تطوير المهارات المطلوبة مثل التّفكير النّقدي والتّعاون والاستماع الفعال. وأخيرًا، تعزيز القيم والمواقف التي تعزز المشاركة الفعالة والانخراط في الحياة المحلية. ويتميز هذا النّهج المحدّد من التّعليم من أجل المواطنة الدّيمقراطيّة عن التّعليم المدنيّ التّقليديّ (أو تعليم المواطنة) الّذي يفضل توفير المعرفة ويعطي الأولوية للولاء والمسؤوليات[١٣].

بالتالي، يمكن الاستنتاج أن التّربية على المواطنة هي عملية تربوية شاملة وهادفة وقصدية ومستمرة، هدفها تكوين المواطن وتمثّله للهويّة الوطنيّة وبناء اتّجاهاته الوطنيّة وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في حياة الجماعة الوطنيّة الّتي ينتمي إليها، وتزويده بالمعارف وإكسابه المهارات والقيم الّتي تنسجم مع أهداف وتوقعات المجتمع الوطني[١٤].

المطلب الثاني: تأصيل التّربية الوطنيّة في التّشريع اللّبنانيّ

يفترض الحديث عن التّربية الوطنيّة بداية معرفة الأسس القانونيّة الحاكمة لمبدأ الوطنيّة ومسألة التّربية عليه. وبطبيعة الحال، فإن

(١٠) أسماء الحسين، أحمد حمزة، "برنامج عملي في التّربية الوطنيّة لفئة المراهقين"، مجلة التّربية الصّادرة عن كلية التربية بالقاهرة في جامعة الأزهر، العدد ١٩٥، الجزء ١، تموز ٢٠٢٠، ص ٩٢.

(١١) شوقي أبو حيدر، "الفلسفة التربوية في لبنان"، مجلة الأبحاث التربوية الصّادرة عن كليّة التّربية في الجامعة اللّبنانيّة، العدد ٢٠، ١٩٩٧، ص ٥٢.

(١٢) كتاب التّربية الوطنيّة لصف الثّانوي الثّاني، الطّبعة العاشرة، المركز التّربوي للبحوث والإنماء، بيروت، ٢٠١٢، ص ٨.

(١٣) Conseil de l'Europe, L'éducation à la citoyenneté démocratique, REPERES JUNIORS, disponible sur le site: www.eycb.coe.int <http://www.eycb.coe.int>, P. 222, (accédé 27/10/2023).

(١٤) لجنة التّربية على المواطنية، الإطار المرجعي للتّربية على المواطنيّة، الطّبعة الأولى، المركز التّربوي للبحوث والإنماء، بيروت، ٢٠٢١، ص ١٨.

التّعديل الدّستوريّ في العام ١٩٩٠[١٥] والّذي بدأ معه عهد الجمهورية الثّانية، استوجب التّطرق إلى هذه الأمور. من هنا كيف تتجلى المواطنة في الدّستور اللّبنانيّ؟ **(الفرع الأوّل)** وما هو صدى التّربية الوطنيّة في وثيقة الوفاق الوطنيّ؟ **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأول
المواطنة مبدأ ملتبس في الدّستور

إن دولة المواطنة في لبنان هي ترجمة للمبدأ الوارد في مقدمة الدّستور[١٦] بحيث أن لبنان "وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات...". إن مجرد قراءة هذا النص ومعرفة تاريخ صياغته، في العام ١٩٨٩، تشير إلى أن هناك أزمة مواطنة بحق[١٧]. والسّؤال الأساسي هنا، هو لماذا عاد المشرع بعد حوالي سبعين عامًا من نشوء دولة لبنان الكبير ليأتي بمثل هذا النص؟

إن الإجابة عن هذا السّؤال يتجاذبها العديد من الاعتبارات خصوصا وأن بلدًا مثل لبنان لا يكفيه وجود دستور يحكمه، إنما يلزمه بين الحين والآخر وجود ميثاق وطني يكرّس فكرة "لا شرق ولا غرب... إنما وطن اسمه لبنان" ويضمن العيش المشترك بين أبنائه اللّبنانيين دونما تمييز بين طوائفهم ومذاهبهم ودياناتهم. ووثيقة وفاق وطني تنفي الشّرعية عن أي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك وتثبت أن لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية[١٨] بعد أن كان لبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النّافع من حضارة الغرب[١٩].

يضاف إلى ذلك، فإن نصّ الفقرة الأولى من مقدمة الدّستور اللّبنانيّ يشير إلى تكريس تقدّم انتماء المواطن إلى الدولة على أي انتماء أو رابط آخر وفي طليعة ذلك الرّابط الطّائفي، ومع تقديم هذا الانتماء على سواه تؤمن الدّولة للمواطن الحماية وما تستتبعه من حقوق يضمنها الدّستور والقوانين[٢٠].

والقول بالانتماء الطّائفي أو المذهبيّ من شأنه أن يبرز إشكاليّة تصب في مجرى بناء الدّولة حيث تنبع فكرة المواطنة. فهل الطّائفية تحول دون بناء دولة المواطنة؟ أم أن الطّائفية من شأنها أن تحفظ حقوق المواطنين في دولة المواطنة؟

بالعودة إلى نصوص الدّستور اللّبنانيّ نجد كثيراً من التّمايزات الّتي أنتجت تعددًا في الولاءات والحصون، بحيث أن كل فئة احتمت في حصنها وبقي حصن الوطن فارغًا يُستغاث به كلما اقتضت مصلحة خاصة بإحدى الفئات وحيثما احتاجت إلى شعارات تحرك بها مواطنية الشّعب. ومن أولى النّصوص الّتي ينبغي التّوقف عندها نصّ المادّة التّاسعة من الدّستور حيث جاء فيه: "حرّيّة الاعتقاد مطلقة والدّولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرّيّة إقامة الشّعائر الدّينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك

(١٥) قانون رقم ١٨ تاريخ ١٩٩٠/٠٩/٢١ والمتعلق بإجراء تعديلات على الدستور تنفيذًا لوثيقة الوفاق الوطني، الجريدة الرّسميّة، العدد ٣٩، تاريخ ١٩٩٠/٠٩/٢٧.

(١٦) الدّستور اللّبناني الصّادر في ١٩٢٦/٠٥/٢٣، الجريدة الرّسميّة، العدد ١٩٨٤، تاريخ ١٩٢٦/٠٦/٢٥.

(١٧) حكمت مصلح، "أثر النصوص القانونية في بناء المواطنية"، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز سيتا، ١٢ آذار، ٢٠٢٠، ص ٤، متاحة على الموقع الإلكتروني الآتي: < https://sitainstitute.com/?p=6986 > ، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٠٣/٢٩.

(١٨) الفقرة "ب" من مقدمة الدّستور اللّبنانيّ.

إخلال في النّظام العام وهي تضمن أيضًا للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشّخصية والمصالح الدّينية".

بالرّغم من أن الإقرار بالحرّيّة الدّينية أمر جيّد ومن شأنه أن يثبت أن الدّولة تحترم الجميع، إلا أن التّساؤل يُطرح حول الهدف من إيراد هذا النص ضمن مواد الدّستور، أليس الأفضل ترك هذه المسألة لنصوص القوانين العاديّة؟ والمفارقة تتجلى في أن الدّستور قد أورد ذكرًا لحقوق المذاهب إلا أنه أغفل تمامًا ذكر كلمة المواطنية لا في مقدمته ولا حتى في متنه.

والأمر نفسه ينطبق على المادّة العاشرة من الدّستور التي تنصّ على أن: "التّعليم حرّ ما لم يخل بالنّظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطّوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصّة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامّة التي تصدرها الدّولة في شأن المعارف العمومية".

ويعتبر هذا النص بمثابة صفعة للغة والثقافة العربية في لبنان، وطعنة للتّعليم. وقد شكّل منفذًا وجد فيه أصحاب الطّوائف القدرة على بناء مدارس لطوائفهم والتي تحولت فيما بعد إلى جامعات ومعاهد عليا، ليصبح الوطن، ضمن كل هذا التّوزيع الطّائفي، رهين الطوائف ويعيش المواطن حبيس معاقل طائفية تفقده الصّفة الأساسيّة وهي "المواطنة"[٢١].

والجدلية الأبرز في هذا الصّدد تظهر في نصّ المادّة ١١ من الدّستور جاء فيها: "اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون". من هنا، يمكن التّأمل مليًا في الأسباب التي دفعت لفرض هكذا ازدواجية للغة خصوصًا بعد أن كرست مقدمة الدّستور الهوية والانتماء العربيّ. على أن الخطر في ذلك يظهر في أقوال أحد المستعمرين "إذا أبقيت للشّعب المستعمر لغته، فقد أبقيت على مفتاح استقلاله. فعليك بإتلاف هذا المفتاح لتستعبده إلى الأبد..."[٢٢].

الفرع الثاني: صدى التّربية الوطنيّة في وثيقة الوفاق الوطني

بعد أن أغفل الدّستور اللّبنانيّ مسألة المواطنة، كان لا بد من البحث في وثيقة الوفاق الوطني[٢٣] باعتبارها جمعت اللّبنانيين ووحدتهم، وأعادت ترميم ما تبقى من النّظام السّياسيّ اللّبنانيّ. وعليه، هل تطرقت وثيقة الوفاق الوطنيّ إلى مسألة التربية الوطنيّة؟

شدّدت الوثيقة المذكورة تحت عنوان التربية والتّعليم على حماية التّعليم الخاص وتعزيز رقابة الدّولة على المدارس الخاصّة وعلى الكتاب المدرسي. كما أشارت إلى ضرورة إعادة النّظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الرّوحي والثّقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التّاريخ والتّربية الوطنيّة.

(١٩) البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الذي ألقي في البرلمان اللبناني على لسان رئيس الحكومة الأولى في عهد الاستقلال رياض الصلح بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٧.

(٢٠) غالب غانم، "لبنان دولة المواطنة: الخيارات والتّحديات"، ملتقى التّأثير المدنيّ، بيروت، ٢٠٢٢، ص ٤.

(٢١) حكمت مصلح، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢٢) من أقوال أحد المستعمرين الفرنسيين، قراءات في الفكر القومي، الكتاب الأول، مجموعة من المؤلفين، بيروت ١٩٩٩، مأخوذ عن كتاب التّربية الوطنيّة للصف التّاسع، الطّبعة السّادسة عشر، المركز التّربوي للبحوث والإنماء، بيروت، ٢٠١٦، ص ١١٠.

(٢٣) وثيقة الوفاق الوطني الصادرة في العام ١٩٨٩.

إن الوقوف عند عبارة حماية التّعليم الخاص يطرح السّؤال عن الأسباب التي تدفع إلى الإلحاح المستمر في إيجاد كيان مستقل ومحمي للمؤسسات غير التّابعة للدولة. كما أن معرفة الواقع اللّبنانيّ تؤكد أن المؤسسات التّعليميّة الخاصّة بالرّغم من أنها ساهمت في رفعة المستوى التّعليميّ وحسنت من جودته، إلا أنها انزوت تحت عناوين فئويّة ومذهبيّة ومناطقيّة وحتى حزبيّة. والعلة في ذلك، هو أن تحقيق مسألة التّنشئة الوطنيّة لدى التّلميذ ضمن مجتمع إفتأت فيه أفراده، تصبح أكثر صعوبة.

لذلك، واستدراكًا لما سبق، حاولت الوثيقة المذكورة الإشارة إلى تعزيز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الرّوحي والثّقافي عبر تطوير المناهج التي تعني "تفصيل المواد ومحتواها وتوزيعها على السّنوات الدّراسية"[٢٤]. على أن الوصول إلى هذه الغاية يحتاج إلى بناء متماسك ومنهجية موحدة تضع الوطنيّة معيارًا يتم التّأسيس عليه بكافة المجالات والموضوعات.

وليس أدل على التّناقض في المعايير سوى وثيقة الوفاق الوطني نفسها، فمن ناحية تدعو لتطوير المناهج وفي الفقرة نفسها تقرّ بأن مادّتي التّاريخ والتّربية الوطنيّة غير موحدتين. مع ما يترتب على ذلك من دليل دامغ أن التّربية الوطنية في لبنان هي مسألة رأي وأن التّاريخ هو مجرد قراءات تستنبطها كل فئة بما يتناسب مع توجهاتها ومصالحها. وتجدر الإشارة إلى أن وضع كتاب موحد للتربية الوطنيّة تمّ في العام ١٩٩٧، هذا الأمر وإن كان يشكل خطوة بناءة في طريق تعزيز المواطنة، إلا أنه اعترته شوائب عديدة سيتم تفصيلها في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

تبقى مسألة أخيرة تتعلق بالمدارس الرّسميّة، بحيث أشارت وثيقة الوفاق الوطني في المكان نفسه إلى إصلاح التّعليم الرّسميّ والمهني والتّقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وهنا يبقى الأمل معقودًا على إجراء هذا الإصلاح للمؤسسات التّعليميّة الرّسميّة الحاضنة لكل أبناء الوطن والسّاعية إلى تنشئة جيل يؤمن بالوطن ويرجح كفّة وطنيته أمام كل الموازين.

المبحث الثاني: المفاعيل العمليّة لمادّة التّربية الوطنيّة

إذا كانت قنوات نشر ثقافة حقوق الإنسان وتجذيرها في الوعي الجماعي متعددة، فإن المؤسسة التّعليميّة بمختلف مستوياتها تعتبر المجال الأمثل لترسيخ قيم حقوق الإنسان عبر التّعليم والتّنشئة والتّوعية والتّأهيل، وهي الوظائف الّتي يتم تحقيقها عبر المناهج والبرامج وزرع القيم عبر الأنشطة المتخصصة[٢٥]. وبذلك يصبح دور المدرسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم المواطنة حاسمًا بكل المقاييس.

وتعتبر مادّة التّربية الوطنيّة من أهم المواد الّتي تسهم في بناء المواطن الصّالح في المجتمع والمدرك لمفاهيم بناء دولة القانون والمؤسسات. مقابل ذلك، تعتبر مادّة التّربية الوطنيّة الموجودة حاليًا في المناهج اللّبنانيّة منطلقًا نحو تربية مدنية حديثة **(المطلب الأوّل)**، دون أن نغفل أنها أرخت بنتائج تطبيقيّة على

(٢٤) كتاب التّربية الوطنيّة للصف التّاسع، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢٥) المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التّربية على المواطنة وحقوق الإنسان، دليل صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي، الرباط، ٢٠١٤، ص ٩.

عدة صُعد **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأول: أساسيات مادة التّربية الوطنيّة منطلق نحو تربية مدنية حديثة

إن قيام مادّة التّربية الوطنيّة بالشّكل الموجود حاليًا، يعتبر دعامة رئيسية لتأسيس جيل يعرف حقوقه وواجباته ويستنبط المبادئ الّتي تساعده على فهم كينونة الوطن ومقوماته. لكن مع تطور الزمن وتقدّم الوسائل التّكنولوجيّة، ظلت هذه المادّة رهينة مجموعة من الاعتبارات التّقليديّة الّتي ساهمت بعرقلة تحقيق الغاية منها **(الفرع الأوّل)** واستوجبت التّفكير جديًا في وضع أسس للانطلاق نحو تربية مدنية حديثة **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأول: الاعتبارات التّقليديّة لمادّة التّربية الوطنيّة

إن استعراض الأهداف التّربويّة العامّة[٢٦] الّتي تركز على تكوين المواطن المعتز بوطنه لبنان وبالانتماء إليه والولاء له، المعتز بهويته وانتمائه العربيين والملتزم بهما، المتمثل تراثه الرّوحيّ النّابع من الرسالات السّماويّة والمتمسك بالقيم والأخلاق الإنسانيّة[٢٧]، الواعي تراثه الوطنيّ لتطوير حاضره واستدراك مستقبله[٢٨]، المحترم للحرّيّات الشّخصيّة والعامّة والمشجع للمبادرات الفرديّة والجماعيّة المنتجة، والمحافظ على حقوق الآخرين وممتلكاتهم و المحافظ على البيئة الطبيعيّة والعامل على وقايتها وتحسينها وصيانتها باستمرار[٢٩]، يوضح أن مادّة التّربية الوطنيّة تعتبر رأس الهرم في تحقيق هذه الأهداف، إذ من خلالها تنبع كل الأفكار المشجِعة لحبّ الوطن وتعزيز الوطنيّة لدى التّلاميذ. وليس أدل على ذلك سوى تسميتها بأنها مادة التّربية الوطنيّة والتّنشئة المدنيّة.

في مقابل ذلك، "كان كتاب التربية الوطنيَّة أوَّل ما ظهر من الكُتُب المطلوب توحيدها في مناهج ما قبل ١٩٩٧، ونظرًا إلى حساسيَّته الوطنيَّة والدِّينيّة والعلميّة، حصلت تسويات في الموضوع الوطنيّ تمثلت بكثرة الاستشهاد بالدُّستور، وبالتّنظيمات الدُّوليّة، ومنظَّمات حقوق الإنسان والحرّيّات والحقوق المدنيَّة. لكنَّ الدَّولة، في الفكر والممارسة، بدت دائمًا على تباعُد مع المجتمع المدني، كونها لم تطرح مباشرة في برامجها ما يحتاجه هذا المجتمع لاستعادة وحدته الوطنيَّة وتعزيز القواسم المشترَكة بين أبنائه، ومع ذلك ظلَّ وضْعها أفضل من نزاع الطوائف، وظهر نوعٌ من التّسوية، تجلَّت مثلاً في كُتُب التّنشئة الوطنيَّة باعتبارها توفيقًا بين المجتمع والدَّولة مع غلبةٍ للأوَّل، وكان هناك تجاهُل للدِّين في تلك الكتب بحجَّة البُعد عن الانقسام الطائفي، وعمَّا يمكن أن يتسبَّب به الحديث عن الأديان من مشكلات في كلمة هنا أو هناك"[٣٠].

يضاف إلى أن المادّة المذكورة تركز على مفاهيم المواطنة بحدودها الدّنيا، أي التي تكتفي

(٢٦) الأهداف التّربوية العامّة، منشورة على الموقع الإلكترونيّ لوزارة التّربية والتّعليم العاليّ في لبنان عبر الرّابط الآتي:
https://www.mehe.gov.lb/ar/about-the-ministry/mission/EducationalObjectives
تاريخ الوصول: ٠٩/٠٤/٢٠٢٤.

(٢٧) كتاب التّربية الوطنيّة للصف الثّانويّ الثّاني، الطّبعة العاشرة، المركز التّربوي للبحوث والإنماء، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣١.

(٢٨) كتاب التّربية الوطنيّة للصف الثّانويّ الأوّل، الطّبعة الرّابعة عشرة، المركز التّربوي للبحوث والإنماء، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٦١.

(٢٩) كتاب التّربية الوطنيّة للصف الثّانويّ الثّالث، الطّبعة العاشرة، المركز التّربوي للبحوث والإنماء، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٦ وما يليها.

(٣٠) محمد رضا رمّال، مرجع سابق، ص ١٦٠.

بالمعارف النّظريّة وبعض الأنشطة البسيطة، ما يؤدي إلى نقص في الدّافعيّة لدى التّلاميذ وهوّة بين ما يصبو إليه المعلمون وبين استعدادهم لتغيير نظرتهم إلى المادّة وطريقة تعليمها[٣١].

وتجدر الإشارة أخيرًا، إلى أن الانطباع السّائد لدى التلاميذ تجاه مادة التّربية الوطنيّة أنها جافة ومعقدة وتتضمن مفاهيم يصعب في بعض الأحيان شرحها لطلاب المرحلة الابتدائية مثلًا، فكيف لتلميذ لم يبلغ من العمر ١١ عامًا أن يفهم الفرق بين الإدارة العامة والمؤسسة العامّة الّتي تتمتع بالشّخصية المعنويّة؟[٣٢] وكيف لتلميذ صف ثامن أن يميّز النّظام البرلمانيّ من النّظام المجلسيّ؟[٣٣] واللائحة تطول...

الفرع الثّاني: نحو مادّة تربية مدنية حديثة

بعد أن كانت البُشرى السّارة بأنه تمّ وضع كتاب موحّد للتّربية الوطنيّة في لبنان في العام ١٩٩٧، اصطدمنا بواقع أن هذا الكتاب شأنه شأن بقية الكتب المدرسيّة، استمر دون تعديل مع ما يواكب متطلبات العصر والثورة المعلوماتيّة والتّكنولوجيّة الجديدة. فكيف نوفق بين منهاج التّربية الوطنيّة الموضوع قبل ٢٧ عامًا وتطلعات الجيل الجديد؟

في البدء، لا يمكن القول إنه يجب نسف المنهاج الحاليّ لمادّة التربيّة الوطنيّة، إذ يتضمن كثيراً من القيم والمبادئ الوطنيّة الّتي يمكن البناء عليها لتأسيس جيل واعٍ ومثقف يتمتع بالحدّ الأدنى من الثّقافة الوطنيّة الّتي تجعل منه مواطناً صالحاً في المجتمع. مقابل ذلك، يمكن وصف هذا المنهاج بأنه سلاح تقليديّ يواجه وسائل وأفكار ومفاهيم جديدة تطوّر نفسها لتجعل من هذا السّلاح غير فعّال. فلا يعقل مثلًا أن لا تتناول مادة التّربيّة الوطنيّة موضوعات تتعلق بالإنترنت ووسائل التّواصل الاجتماعيّ. وما هي المشكلة في إدراج أهداف توعوية تكون غايتها إدراك كيفية التّعامل مع حالات الابتزاز والتّحرش الإلكترونيّ وكل ما له علاقة بالجرائم الّتي يمكن أن ترتكب عبر الإنترنت؟

يضاف إلى أن تعزيز التّربية المدنيّة ينطلق من تعزيز الثّقافات الآتية[٣٤]: أولًا، الثّقافة الإنسانيّة العاطفيّة بحيث يكون التّلميذ قادرًا على أن يعبر عن طريق تنظيم عواطفه ومشاعره وأن يقبل الاختلافات ويشعر بأنه جزء من المجتمع.

ثانيًا، ثقافة النّظام والقانون بحيث تفرض على التّلميذ احترام القواعد المشتركة، فهم أسباب طاعة القواعد والقانون في المجتمع الدّيمقراطيّ، فهم مبادئ الدّولة والمجتمعات الدّيمقراطيّة وقيمها وفهم العلاقة بين القواعد القانونيّة والقيم الإنسانيّة.

ثالثًا، ثقافة الحكم بحيث تُمكن من تطوير مهارات التّمييز والتّفكير النّقديّ، تعزيز مهارات المناقشة والمناظرة العقلانيّة والمنطقيّة، تمييز بين المصلحة الخاصّة المصلحة العامّة، والتّمتع

(٣١) فاتن الحاج، "التربية الوطنية مادة للمدرسة لا للحياة"، جريدة الأخبار اللّبنانيّة، ٢٠ شباط ٢٠١٧، مقالة منشورة على الموقع الإلكترونيّ الآتي: https://al-akhbar.com/Home_Page/226538، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٠٣/٢٣.

(٣٢) كتاب التّربية الوطنيّة للصف السّادس أساسيّ، الطّبعة السّابعة، المركز التّربوي للبحوث والإنماء، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٢.

(٣٣) كتاب التّربية الوطنيّة للصف الثّامن أساسيّ، الطّبعة الرّابعة عشرة، المركز التّربوي للبحوث والإنماء، بيروت، ٢٠١٤، ص ٦٥.

(٣٤) Annexe - Programme d'enseignement moral et civique de l'école et du collège (cycles 2, 3 et 4) en France, Bulletin officiel n 30 du 26-7-2018.

بحس المسؤوليّة تجاه المصلحة العامّة.

وأخيرًا، ثقافة الالتزام الّتي تجعل التّلميذ مسؤولًا عن التزاماته وعهوده الخاصّة تجاه نفسه وتجاه الآخرين، مشاركًا في تحمل المسؤوليات في المدرسة والمجتمع، مهتمًا بجوانب الحياة الجماعيّة وبتنمية الوعي المدنيّ ومتعرفًا على كيفية الاندماج في النّهج التّشاركي بين جميع أفراد المجتمع.

المطلب الثّاني: النّتائج التّطبيقيّة لمادّة التّربية الوطنيّة

يتبين من خلال استعراض واقع تدريس مادّة التّربية الوطنيّة في المدارس اللّبنانيّة عدداً من الممارسات الّتي صبغتها بانطباعات لا تليق بها كونها تعد من أهم المواد الّتي تخلق رابطًا وثيقًا بين التّلميذ ووطنه. وتتجلى هذه الممارسات بدايةً باعتبار مادة التّربية الوطنيّة مادة اختصاص تُعطى من غير مختصين **(الفرع الأوّل)** وتصل إلى مجموعة من الانعكاسات المتعلقة بتثقيل علامة المادة المذكورة **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأول: مادة اختصاص تُعطى من غير مختصين

تبدأ مشكلة مادّة التربية الوطنيّة في موضوع التّعاطي معها لناحية الحاجة إلى مختص يحمل شهادة في الحقوق أو العلوم السّياسيّة. وغالبًا ما نجد أن مادة التّربية الوطنية تُدرس من قبل أساتذة تبقى لديهم حصص من نصابهم التّعليمي، فتلجأ الهيئات الإدارية إلى إكمال هذا النّصاب عبر توكيل المعلّم بتدريس مادة التّربية الوطنيّة بغض النّظر عن اختصاصه سواء أكان علميًا أم أدبيًا.

وبحسب دراسة[٣٥] تبيّن أن ٥٦٪ من عينتها تبلغ أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ عامًا، غالبيتهم من الإناث، ونصفهم متعاقدون، كما أن ٢٥٪ من أفراد العينة لديها خبرة تزيد على ١٥ سنة، ولكن المشكلة الأساسيّة أن غالبيتهم ليسوا أصحاب اختصاص، فهم من حملة الإجازات الجامعيّة بغالبيتهم، ولكن منهم فقط مختصون في الحقوق (٣٤٪)، والباقي يتوزع على اختصاصات التّاريخ (٢١٪)، العلوم الاجتماعيّة (١٣٪)، اللغة العربية (٨٪)، الجغرافيا (٤٪)، الاثار (٤٪)، اللغة الفرنسيّة (٤٪)، البيولوجي (٤٪)، العلوم السّياسيّة (٤٪) والعلوم التّربويّة (٤٪).

وفي هذا الإطار لا ينبغي النّقاش في مدى إمكانية تقبل هذا الأمر والتّسوية عليه بحجج أن الاختصاصات متداخلة وأن طبيعة مادة التّربية الوطنيّة تحتمل تقديمها من غير مختصين لأنه من غير المقنع أن يعرف أستاذ البيولوجي مثلًا أن الدّستور هو قانون ينصّ على طريقة اختيار من يتولى سلطة سياسية في الدولة وأنه الوحيد المختصّ في تعيين المؤسسات الّتي تمارس في إطارها هذه الصلاحيات[٣٦]. وفي حال تعمقنا أكثر، فلا أظن أن معلمة اللّغة الفرنسيّة تستطيع أن تعرف الفرق بين مشروع القانون واقتراح القانون وأن الموازنة هي قانون لا يتم إصداره إلا إذا كان على صيغة مشروع صادر من الحكومة[٣٧]

(٣٥) هيلدا سليمان، "مادة التربية الوطنية بين الواقع والمرتجى (الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي أنموذجًا)"، مجلة أوراق ثقافيّة، السّنة الرّابعة، العدد ٢٠، بيروت، ٢٠٢٢، ص ١٥١.

(٣٦) كتاب التّربية الوطنيّة للصف الثّامن أساسيّ، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٣٧) كتاب التّربية الوطنيّة للصف الثّامن أساسيّ، المرجع أعلاه، ص ١٠١.

ويبقى تساؤل مهم حول اهتمام معلّم مادة التّربية الوطنيّة - على فرض كان مختصًا - بموضوع تعزيز المواطنيّة لدى التّلاميذ. فهل أن الواقع يوحي بتبني مبادئ المواطنة لدى المعلّم وتاليًا غرسها في نفوس المتعلمين؟

الواقع يشير إلى أن نسبة المتعلمين في المدارس الخاصّة يفوق ٧٥٪[٣٨] ما يعني أن تلقي التّربية الوطنيّة يتمّ من خلال هذه المدارس الّتي يفرض معظمها شروطًا معينة بدايةً لقبول المعلّم في عداد المستخدمين في المدرسة، وصولًا إلى التّحكم في نوعية الأفكار الّتي تُطرح من خلال مادّة التّربيّة الوطنيّة. ومن المعلوم أن المادة المذكورة في بلد كلبنان تحتمل التّأويل والرّأي والرّأي الآخر ولبنان كما يراه البعض ولبنان الّذي يشبه البعض الآخر. كل ذلك من شأنه أن يقود إلى إعداد متعلمين متعددي الهويات ومنغلقي الثّقافات، يؤمنون بأن وطنيتهم تتجلى في الدّفاع عن الأفكار الّتي زرعت في نفوسهم وأن الشّريك في الوطن يهدف فقط إلى تحقيق مصلحته الخاصّة أو التّابعة.

يضاف إلى أن شعور المعلّم بأنه يدافع عن مبادئ وطنية كتكافؤ الفرص ودولة القانون ودولة العدل والمساواة[٣٩] يقف عند الجو العام الّذي يحدث في الامتحانات الرّسميّة خصوصًا على مستوى تعيين اللّجان التّي تضع المسابقات وأثناء التّصحيح وتوزيع الملفات، فيتكرس في الذّهن منطق المحسوبيّة والاستنسابيّة ويؤكد أن المعلّم يقف أمام طريقين لا ثالث لهما، إما أن يتماشى مع هذا الواقع بما فيه أو أن يسلك طريق اللّامبالاة مع ما يؤدي ذلك من ضرب لشعوره الوطني وموت لضميره الحيّ.

الفرع الثاني: انعكاسات تثقيل مادة التّربية الوطنيّة

تعتبر مسألة تقييم المواد الدّراسية جزءًا لا يتجزأ من العملية التّعليميّة إذ من خلالها يتم قياس ما تم تحصيله من مكتسبات لدى التّلاميذ. بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى منح التّلميذ درجات تتناسب مع الجهد الّذي بذله في المذاكرة.

ويعتمد التّقييم في مادة التّربية الوطنيّة في كثير من تفاصيله على مستوى التّفكير الأدنى أي "التّذكر" وعلى المعلومات المباشرة التي حصلها المتعلّم مع اعتماد مستويي الرّبط والتّحليل من خلال التّذكر، ولكن دون التّطرق الى هذه المستويات بالاعتماد على معلوماته المكتسبة مع ربطها بالمستندات المطروحة[٤٠].

الخاتمة:

يجب التأكيد على أن التّربية الوطنيّة تُعد ركنًا أساسيًا في بناء الشّخصيّة المتكاملة للفرد، حيث تُعلم الأجيال الجديدة قيم الوحدة والتّعاون والاحترام المتبادل. كما تؤدّي دورًا حيويًا في تعزيز الوعي بالحقوق والواجبات الوطنيّة، ما يعزز قدرة المواطنين على المشاركة الفاعلة في بناء مجتمعهم وتقدم بلادهم.

ومن أبرز النّتائج الّتي تمّ توصل إليها، أن المواطنة هي مفهوم مرن يختلف باختلاف

(٣٨) جنى الدّهيبي، "واقع التّعليم يترنح في لبنان على وقع الإضرابات مع انهيار اللّيرة"، الجزيرة نت، ٢٠٢٣/٢/٤، https:// www.aljazeera.net/politics/، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٠٤/٠٨.

(٣٩) كتاب التّربية الوطنيّة للصف الثّانويّ الأوّل، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٤٠) لورين عمون، "مدى التوافق بين شروط اختبار مادتي التربية الوطنية والتنشئة المدنية والجغرافيا وأسس تصحيحهما لصفوف الشهادة الثانوية العامة في لبنان"، مجلة أوراق ثقافيّة، السّنة الأولى، العدد ٤، بيروت، ٢٠١٩، ص ١٨٨.

المجال الذي يتناوله، فهناك المواطنة السياسيّة، الاجتماعيّة، الثقافيّة وما إلى ذلك. كما أن المواطنة كمصطلح غير وارد في الدّستور اللّبنانيّ، إنما يمكن أن نستقي هذا المفهوم من مقدمته الّتي تنص على أن "لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات..."

ويشير الواقع العمليّ التّطبيقيّ للممارسات اليوميّة في مجال التّربية الوطنيّة خصوصا على مستوى المناهج التّربويّة، إلى عدد من النتائج الّتي تُظهر عدم الجديّة في التّعاطي مع مادّة التّربيّة الوطنيّة بحيث أن ثلثي مُدرسيها من غير المختصين في الحقوق. يضاف إلى أن تدنيّ تثقيل علامتها واعتبارها في بعض الأحيان مادّة اختياريّة، أدّيا إلى اهمالها من قبل التّلاميذ ولا مبالاة من قبل الأهل.

والسّبيل للوصول إلى التّربيّة على الوطنيّة يفرض على العديد من الجهات تولي مسؤوليتها على أكمل وجه. فمن ناحية أولى، يجب على الدّولة أن تعتمد سياسة جديدة عبر مناهج تعليمية جديدة قائمة على مبادئ عامّة، إنسانيّة، وطنيّة واجتماعية تكون بوصلتها بناء مواطن يؤمن بقيام لبنان دولة للقانون والمؤسسات.

ومن ناحية ثانية، يجب على المدارس الرّسميّة والخاصّة أن تواكب الأساليب والطّرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة الجديدة من خلال إعداد الوسائل العمليّة اللّازمة وتدريب المعلمين على استخدامها وتوظيفها بما يساهم في بناء جيل يتخذ من الوطنيّة نموذج حياة.

ومن ناحية أخيرة، تقع المسؤوليّة الأكبر على المجتمع بحدّ ذاته، إذ أنّ تقدير المعلّم وإيجاد مكانة خاصّة له داخل المجتمع من شأنه أن يخلق منه إنسانًا مبدعًا في عمله، ساعيًا إلى تطويره ومحقّقًا لنتائج تنمويّة على قدرٍ كبيرٍ من الأهميّة. هذا الأثر النّفسي والمعنوي لا شكّ أنّه يترك بصمة مهمّة على أداء المعلّم داخل الصّفّ وخارجه.